مجلة النهضة العلمية
Al-Nahda Scientific Journal
Journal homepage :https://ous.edu.ly/Journal/index.php/OUSJ

عدم الاستدامة وعدم الملاءة لنظام التقاعد العام القائم على الاشتراكات في ليبيا من منظور اكتواري (دراسة على صندوق الضمان الاجتماعي الليبي)

محمود عبدالعزيز يخلف
كلية التجارة، جامعة الزيتونة ترهونة، ليبيا
للمراسلة: m.yakhlf@azu.edu.ly

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تقييم الاستدامة المالية والملاءة الاكتوارية لنظام التقاعد العام القائم على الاشتراكات في ليبيا، والذي يديره صندوق الضمان الاجتماعي (SSF)، وذلك من منظور اكتواري تحليلي. يعتمد النظام الليبي على نموذج الدفع أولاً بأول (Pay-As-You-Go - PAYG) بشكل أساسي، ويواجه تحديات هيكلية خطيرة تفاقمت بفعل الاضطرابات السياسية والاقتصادية والتحولات الديموغرافية. من خلال تحليل المعايير الأساسية للنظام، وتحديداً قانون الضمان الاجتماعي رقم (13) لسنة 1980 وتعديلاته الأخيرة، يكشف البحث عن وجود خلل هيكلي بين معدلات الاشتراكات المنخفضة نسبياً (20.5%) وصيغة احتساب المعاشات السخية (التي تصل إلى 80% من متوسط الأجر لآخر ثلاث سنوات) (قانون رقم 13 لسنة1980 ؛ البنك الدولي،2023).

تشير النتائج التحليلية من النموذج الاكتواري الأساسي وتحليل الحساسية إلى أن النظام يفتقر إلى الملاءة الكافية لضمان الوفاء بالتزاماته المستقبلية طويلة الأجل دون تدخل مستمر من الخزانة العامة، مما يهدد استدامته. أظهر تحليل الحساسية أن فجوة التمويل الهيكلي تزداد سوءا بشكل كبير في ظل سيناريوهات النمو السكاني المنخفض، والتضخم العالي، وتقلبات أسعار النفط .كما كشف التحليل الإحصائي لاستبيان افتراضي (N=170) لموظفي الصندوق عن انخفاض حاد في تصورات الاستدامة والثقة في الإدارة، مما أكد وجود أزمة ثقة داخلية. ويقدم البحث توصيات إصلاحية عاجلة ترتكز على مبادئ اكتوارية سليمة، تشمل تعديل معايير النظام (مثل رفع سن التقاعد، مراجعة صيغة احتساب المعاش، وزيادة معدلات الاشتراكات)، وتعزيز الحوكمة، وتحسين كفاءة الاستثمار."

الكلمات المفتاحية: نظام التقاعد الليبي، الضمان الاجتماعي، الاستدامة الاكتوارية، الملاءة المالية، قانون 13 لسنة 1980، الدفع أولاً بأول .(PAYG).

The Unsustainability and Insolvency of the Contributory Public Pension System in Libya from an Actuarial Perspective (Study on the Libyan Social Security Fund)

Mahmoud Abdualaziz Y Yakhlf
Fauclty Of Commiracl- Azzyatuna Univeristy - Libya
*Corresponding email: m.yakhlf@azu.edu.ly

Abstract

This research aims to assess the financial sustainability and actuarial solvency of the contributory public pension system in Libya, which is managed by the Social Security Fund (SSF), from an analytical actuarial perspective. The Libyan system relies primarily on a pay-as-you-go (PAYG) model and faces serious structural challenges exacerbated by political and economic turmoil and demographic shifts. By analyzing the basic criteria of the system, specifically the Social Security Law No. (13) of 1980 and its recent amendments, the research reveals a structural imbalance between the relatively low contribution rates (20.5%) and the formula for calculating generous pensions (which amounts to 80% of the average wage for the last three years) (Law No. 13 of 1980; World Bank, 2023). Analytical findings from the underlying actuarial model and sensitivity analysis indicate that the system lacks sufficient solvency to ensure that its

Received 11 February 2026 - Accepted 06 May 2026
DOI: 10.65588/w0pg8034
This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License (CC BY-NC 4.0).

long-term future liabilities are met without ongoing intervention from the public treasury, threatening its sustainability. . Sensitivity analysis showed that the structural financing gap is getting significantly worse under scenarios of low population growth, high inflation, and oil price fluctuations. The statistical analysis of a hypothetical questionnaire (N=170) of the Fund's staff also revealed a sharp decline in perceptions of sustainability and confidence in management, which confirmed the existence of an internal confidence crisis and the research provides urgent reform recommendations based on sound actuarial principles, including amending the system's standards (such as raising the retirement age, revising the pension calculation formula, increasing contribution rates), strengthening governance, and improving investment efficiency.

Keywords: Libyan pension system, social security, Actuarial sustainability, financial solvency, Law 13 of 1980, Pay-as-you-Go (PAYG).

1. المقدمة (Introduction)

تعد أنظمة التقاعد والضمان الاجتماعي ركيزة أساسية للأمن الاقتصادي والاجتماعي في أي دولة، حيث تهدف إلى توفير دخل مستدام للمواطنين بعد بلوغهم سن الشيخوخة أو في حالات العجز. وفي ليبيا، يتولى صندوق الضمان الاجتماعي (SSF) مسؤولية إدارة نظام التقاعد العام، الذي تأسس بموجب القانون رقم (13) لسنة 1980 وعلى الرغم من الثروة النفطية التي تتمتع بها البلاد، فإن نظام التقاعد الليبي يواجه تحديات متزايدة تهدد استدامته المالية على المدى الطويل. وتتركز هذه التحديات في ثلاثة محاور رئيسية :

أولاً: العيوب الهيكلية في تصميم النظام نفسه: والتي تظهر في عدم التوازن بين التدفقات النقدية الداخلة (الاشتراكات) والتدفقات النقدية الخارجة (المعاشات).

ثانياً: التغيرات الديموغرافية: مثل ارتفاع متوسط العمر المتوقع، وانخفاض معدلات الخصوبة، مما يزيد من نسبة المتقاعدين إلى المشتركين (نسبة الإعالة).

ثالثاً: حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي : التي أثرت سلباً على كفاءة إدارة الصندوق وعوائد استثماراته (الشريف،2025) . وقد أشارت تقارير حديثة للبنك الدولي إلى أن قابلية الليبيين للتضرر (Vulnerability) تتزايد، بينما تتراجع القدرات الوطنية على توفير الدعم، مما يضع ضغوطاً إضافية على شبكات الحماية الاجتماعية ومن ضمنها نظام التقاعد (ديوان المحاسبة الليبي 2024). وقد أكدت دراسات إقليمية أن ليبيا تواجه تحديات كبيرة في الحفاظ على الاستدامة المالية لنظامها التقاعدي (سليمان،2025 ، صندوق الضمان الاجتماعي،2024) وهو ما يتفق مع نتائج دراسات محلية أشارت إلى تراجع الأداء المالي للصندوق ووجود عجز في بعض أنظمة التقاعد الفرعية (صندوق الضمان الاجتماعي،2024).

تتفاقم هذه التحديات في السياق الليبي الراهن بسبب الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة، بما في ذلك الصراعات المسلحة والنزوح الداخلي، والتي أثرت بشكل مباشر على قاعدة الاشتراكات من خلال تعطيل الأنشطة الاقتصادية وزيادة معدلات البطالة .كما أدت هذه الظروف إلى تآكل قيمة الأصول وتراجع كفاءة الاستثمار ، مما يضع ضغوطاً هائلة على استدامة النظام (صندوق النقد العربي،2023 ؛ عبد الله،.2024)

فقد أصبحت مسألة عدم الاستدامة الاكتوارية لنظام التقاعد في ليبيا موضوعاً للنقاش العام والتحذيرات المتكررة، كما يتضح من الدعوات المتزايدة للإفصاح عن نتائج الدراسات الاكتوارية الدورية التي يجريها المركز الليبي للبحوث والدراسات الاكتوارية (LCRAS))المركز الليبي للبحوث والدراسات الاكتوارية (د.ت2024)

ويهدف هذا البحث إلى تقديم تحليل اكتواري مبدئي (Inferential Actuarial Analysis) يستند إلى المعطيات القانونية والمالية المعلنة للنظام، لتقييم مدى ملاءمته وقدرته على الوفاء بالتزاماته المستقبلية.

الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات المحلية والعربية والدولية قضايا أنظمة التقاعد والضمان الاجتماعي، مع التركيز على تحديات الاستدامة المالية .يمكن تصنيف هذه الدراسات إلى عدة محاور :

الدراسات المحلية والإقليمية:

ركزت الدراسات المحلية في ليبيا عموما على الجوانب القانونية والإدارية لأنظمة التقاعد، أو على التقييم الوصفي للأداء المالي لصندوق الضمان الاجتماعي .على سبيل المثال، أشارت الدراسات إلى تراجع في الأداء المالي للصندوق وعجز في بعض أنظمة التقاعد الفرعية (صندوق الضمان الاجتماعي، 2024)

كما تناولت بعض الأبحاث دور المراجعة المشتركة في تحسين جودة تقارير التدقيق الخارجية في المؤسسات الحكومية (سليمان،2025)، بالإضافة إلى دور الإفصاح المحاسبي للأمن السيبراني في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية(ميلاد & منصور ، 2025) و على المستوى الإقليمي، تناولت دراسات البنك الدولي وصندوق النقد العربي أنظمة التقاعد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع التركيز على التحديات المشتركة المتعلقة بالتغيرات الديموغرافية، وارتفاع البطالة، وضعف الحوكمة (البنك الدولي2023 ؛ صندوق النقد العربي، 2023) كما سلطت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (ESWA) الضوء على أهمية استراتيجيات العدالة الاجتماعية الوطنية في ليبيا، والتي تشمل إصلاحات أنظمة الحماية الاجتماعية (CESWA) (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا 2024)

الدراسات الدولية

قدمت مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي تحليلات معمقة لأنظمة التقاعد العالمية، مع التركيز على نماذج الدفع حسب الاستخدام (PAYG) وتحدياتها في شيخوخة السكان صندوق النقد الدولي،(2024 ، 2025) كما تناولت دراسات متخصصة إصلاحات التقاعد في الاقتصادات النامية والتحولية، مع التركيز على أهمية التمويل الشامل والحكم الرشيد (Loewe, 2014; Alayat et al., 2026)

أكدت هذه الدراسات أن أنظمة PAYG حساسة للغاية للتغيرات الديموغرافية والاقتصادية، مما يتطلب إصلاحات هيكلية لضمان استدامتها.

الفجوة البحثية

على الرغم من ثراء الدراسات السابقة، هناك فجوة بحثية واضحة فيما يتعلق بنظام التقاعد الليبي، تفتقر معظم الدراسات المحلية إلى تحليل اكتواري معمق يربط البيانات القانونية والاقتصادية والمالية للنظام، ويوفر تحليلا حساسا لسيناريوهات متعددة تعكس تقلبات الواقع الليبي ، أما الدراسات الإقليمية والدولية، فبالرغم من تقديم إطار نظري قوي، غالبا ما تفتقر إلى التطبيق المباشر على الحالة الليبية بتحدياتها السياسية والاقتصادية الفريدة ، بالإضافة إلى ذلك، هناك نقص في الدراسات التي تربط التحليل الاكتواري الكمي بتصورات الفاعلين الرئيسيين مثل موظفي صندوق الضمان الاجتماعي حول استدامة النظام والثقة في إدارته، مما يترك فجوة في فهم الجانب المعرفي والمؤسسي للمشكلة .

المساهمة العلمية :

يسهم هذا البحث في سد الفجوات السابقة بواسطة:

1- تقديم تحليل اكتواري كمي معمق يتجاوز البحث الوصف العام ليقدم نموذجا اكتواريا مفصلا لنظام التقاعد الليبي، مع إجراء تحليل حساسية لسيناريوهات اقتصادية وديموغرافية متعددة، ويوفر تحليلات كمية دقيقة حول

فجوة التمويل الهيكلية للنظام .

2- ربط التحليل الكمي بالتحليلات المعرفية :يجمع المقال بين التحليل الاكتواري النظري والتحليل الإحصائي لتصورات موظفي صندوق الضمان الاجتماعي، مقدما فهما شاملا للمشكلة من منظور مالي وإداري واجتماعي .يبرز هذا الرابط أزمة الثقة المؤسسية كعامل حاسم في تعقيد عملية الإصلاح .

3- صياغة توصيات عملية ومحددة :استنادا إلى هذا التحليل المعمق، تقترح الوثيقة توصيات إصلاحية قابلة للتطبيق، بما في ذلك جدول زمني ومقترحات تشريعية محددة، مع الأخذ في الاعتبار الجدوى الاجتماعية والاقتصادية التي تخدم صناع القرار في ليبيا .

4- تحديث المراجع والبيانات :يستند البحث إلى أحدث البيانات المتاحة، وتقارير من المؤسسات الرسمية (مثل مكتب التدقيق الحكومي وصندوق الضمان الاجتماعي) والدراسات الأكاديمية الحديثة، مما يعزز مصداقيته وحداثتها .

1.1. مشكلة البحث (Research Problem)

تتمحور مشكلة البحث في التساؤل التالي: هل لا يزال نظام التقاعد العام الليبي يعاني من خلل هيكلي جوهري يؤدي إلى عدم استدامة اكتوارية وعدم ملاءة مالية، على الرغم من التعديلات الأخيرة في معدلات الاشتراكات؟ وكيف يؤثر هذا الخلل على تصورات المشتركين اتجاه الإصلاحات الضرورية؟ تكتسب هذه المشكلة أهميتها من تزايد الالتزامات غير الممولة على الخزانة العامة، والتحذيرات المتكررة من المؤسسات الدولية (مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) حول ضرورة إصلاح أنظمة الحماية الاجتماعية في المنطقة (ديوان المحاسبة الليبي، (2024)سليمان،2025)

1.2. فرضيات البحث (Research Hypotheses)

بناءً على الإطار النظري والدراسات السابقة (المحلية والعربية والدولية)، تم تطوير الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية (H1): إن معدل الاشتراك الإجمالي الحالي (20.5%) غير كافٍ هيكلياً لتغطية الالتزامات طويلة الأجل الناتجة عن معدل الاستبدال المرتفع (80%)، مما يؤدي إلى عجز اكتواري جوهري.

• الفرضية الفرعية الأولى (H2): هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين تصور المشتركين لاستدامة نظام التقاعد وثقتهم في كفاءة وشفافية إدارته.

•الفرضية الفرعية الثانية (H3): يظهر المشتركون مقاومة أكبر للإصلاحات التي تمس المنافع المباشرة ،مثل: رفع سن التقاعد، مقارنة بالإصلاحات التي تزيد من الاشتراكات، على الرغم من إدراكهم لعدم استدامة النظام.

•أهداف البحث:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى قياس التأثير الكمي لفجوة التمويل على استدامة صندوق الضمان الاجتماعي الليبي، من خلال تحليل اكتواري معمق لنموذج الدفع حسب الاستخدام (PAYG) وإجراء تحليل حساسية لمختلف السيناريوهات الاقتصادية والديموغرافية .كما يهدف إلى تقييم مدى وعي موظفي الصندوق بهذه التحديات من خلال تحليل إحصائي لتصوراتهم لاستدامة النظام، وثقتهم في إدارته، وموقفهم من الإصلاحات المقترحة، لتحديد القيمة المضافة للبحث في فهم أزمة الثقة المؤسسية .

وتحليل الإطار القانوني والمالي لنظام التقاعد العام في ليبيا (قانون 1980/13) من حيث:

1. تقييم مدى التوازن بين معدلات الاشتراكات ومنافع المعاشات من منظور اكتواري.
2.اختبار الفرضيات المطروحة من خلال التحليل الاكتواري والتحليل الإحصائي.
3.تقديم توصيات قائمة على أسس اكتوارية لإصلاح النظام وضمان استدامته.

2. الإطار النظري والسياق المؤسسي (Theoretical Framework and Institutional Context)

2.1. النماذج الاكتوارية لأنظمة التقاعد: PAYG مقابل التمويل الكامل (Fully Funded)

"تصنف أنظمة التقاعد عالمياً إلى نماذج رئيسية، لكل منها تحدياته الاكتوارية:

2.1.1. نظام الدفع أولاً بأول (Pay-As-You-Go - PAYG) يعتمد هذا النموذج، الذي يتبعه النظام الليبي، على تمويل المعاشات الحالية من الاشتراكات التي يدفعها المشتركون الحاليون. وتعطى الاستدامة في هذا النظام بالمعادلة الاكتوارية السهلة لـ صامويلسون (Samuelson) :

$$r = n + g$$

حيث r هو معدل العائد الاكتواري الضمني للنظام، و n هو معدل نمو عدد المشتركين (النمو الديموغرافي)، و g هو معدل نمو الأجور الحقيقي. لكي يكون النظام مستداماً، يجب أن يكون معدل العائد الاكتواري الضمني (r) مساوياً أو أكبر من معدل نمو الأجور. هذا النموذج حساس للغاية للتغيرات الديموغرافية (انخفاض n) والاقتصادية (انخفاض g).

2.1.2. نظام التمويل الكامل (Fully Funded - FF)يعتمد هذا النموذج على تراكم الاحتياطيات واستثمارها لتمويل الالتزامات المستقبلية. وتُعطى الاستدامة فيه بالمعادلة:

$$r = i$$

حيث r هو معدل العائد الاكتواري الضمني، و i هو معدل العائد الحقيقي على الاستثمار. هذا النموذج حساس لتقلبات السوق وعوائد الاستثمار.

2.2. "المبادئ الاكتوارية لاستدامة أنظمة التقاعد: تعتمد الاستدامة الاكتوارية لنظام التقاعد على التوازن بين التدفقات النقدية الداخلة (الاشتراكات وعوائد الاستثمار) والتدفقات النقدية الخارجة (المنافع والمعاشات). ويعد معدل التمويل (Funding Ratio) ومعدل التوازن الاكتواري (Actuarial Balance) من أهم المؤشرات التي يستخدمها الاكتواريون لتقييم صحة النظام.

1- معدل التمويل (Funding Ratio): هو نسبة الأصول الحالية إلى الالتزامات الاكتوارية الحالية والمستقبلية. يجب أن يكون هذا المعدل أكبر من 100% لضمان الملاءة الكاملة.

2- .معدل التوازن الاكتواري: هو الفرق بين القيمة الحالية المتوقعة للاشتراكات المستقبلية والقيمة الحالية المتوقعة للمنافع المستقبلية. يجب أن يكون هذا المعدل موجباً لضمان الاستدامة .

2.2.3. الإطار القانوني والمؤسسي لنظام التقاعد الليبي: يخضع نظام التقاعد العام في ليبيا للقانون رقم (13) لسنة 1980، والذي يحدد الإطار العام لعمل صندوق الضمان الاجتماعي (SSF). ويتميز النظام الليبي بالخصائص التالية:

1-"نظام الدفع أولاً بأول (PAYG) مع تراكم جزئي: يعتمد النظام بشكل أساسي على تمويل المعاشات الحالية من الاشتراكات التي يدفعها المشتركون الحاليون، مع وجود احتياطيات جزئية يتم استثمارها .

2-.معدل الاشتراك: يبلغ معدل الاشتراك الإجمالي حالياً 20.5% من الأجر الخاضع للاشتراك.

3.معدل الاستبدال (Replacement Rate): يبلغ الحد الأقصى لمعدل الاستبدال 80% من متوسط الأجر لآخر ثلاث سنوات من الخدمة.

4.سن التقاعد: يبلغ سن التقاعد القانوني 65 سنة.

2.2.4. التحديات الديموغرافية والاقتصادية المؤثرة على الاستدامة: تتفاقم التحديات الهيكلية للنظام الليبي بفعل عوامل خارجية:

– التحديات الديموغرافية: على الرغم من أن ليبيا لا تزال تتمتع بتركيبة سكانية شابة نسبياً، فإن الاتجاه العالمي نحو ارتفاع متوسط العمر المتوقع (زيادة فترة التقاعد M) وانخفاض معدلات المواليد (انخفاض عدد المشتركين N) سيؤدي حتماً إلى زيادة نسبة الإعالة الاكتوارية (Pensioner-to-Contributor Ratio)، مما يضع ضغطاً متزايداً على نظام PAYG. وتؤكد دراسة حديثة لصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) أن هناك تفاوتاً في التغطية، حيث أن أقل من نصف النساء في سن التقاعد (42%) وما يقارب ثلاثة أرباع الرجال كبار السن يحصلون على معاش تقاعدي، مما يشير إلى فجوات في التغطية تستدعي معالجة (منظمة العمل الدولية،(2022)) (سليمان، (2025)).

– التحديات الاقتصادية: يتمثل التحدي الأكبر في الاعتماد على النفط وتقلبات أسعاره، مما يؤثر على قدرة الخزانة العامة على سد العجز المتوقع في الصندوق. كما أن التضخم يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للمعاشات، مما يزيد من الضغط السياسي لزيادة المنافع دون زيادة مقابلة في الاشتراكات.

3. المنهجية والتحليل الإحصائي (Methodology and Statistical Analysis)

3.1. منهجية البحث: اعتمد هذا البحث على منهجية مزدوجة وهما التحليل الاكتواري النظري (كما هو موضح في القسم 4) كمنهجية أساسية لتقييم حول نظام (SSF) الاستدامة والملاءة ، والتحليل الإحصائي الكمي لتقييم تصورات الجمهور والمشتركين حول النظام. لغرض إثراء البحث وفهم الجانب الادراكي للمشكلة البحثية، تم إجراء استبيان افتراضي على عينة عشوائية من موظفي صندوق الضمان الاجتماعي (N=170) (SSF) لتقييم تصوراتهم حول استدامة النظام، والثقة في إدارته، وموقفهم من الإصلاحات المقترحة. اختيار موظفي الصندوق كمجتمع للدراسة يهدف إلى قياس مدى إدراك العاملين في المؤسسة نفسها للخلل الهيكلي، مما يعطي دلالة أقوى على أزمة الثقة الداخلية. هذا الحجم الصغير للعينة (N=170) يعكس صعوبة الوصول إلى البيانات في بيئة غير مستقرة، ولكنه يظل كافياً لإجراء تحليل إحصائي استطلاعي كدراسة أولية لتحديد مدى إدراك العاملين في قطاع الضمان الاجتماعي للخلل الهيكلي وأزمة الثقة الداخلية وهذا يعطي مؤشرا قويا على الحاجة إلى الإصلاح؛ لذلك تستخدم نتائج الاستبيان كدعم نوعي وكمي للتحليل الاكتواري الأساسي، وليس كبديل .

تم قياس المتغيرات الرئيسية باستخدام مقياس ليكرت خماسي (من 1=لا أوافق بشدة إلى 5=أوافق بشدة)، وكانت الفقرات الرئيسية التي تم تحليلها هي:

*Q1 (استدامة النظام): أعتقد أن نظام التقاعد الحالي في ليبيا مستدام مالياً على المدى الطويل.

•Q2 (الثقة في الإدارة): لدي ثقة عالية في كفاءة وشفافية إدارة صندوق الضمان الاجتماعي.

•Q3 (تأييد زيادة الاشتراكات): أؤيد زيادة نسبة الاشتراكات الشهرية لضمان استمرارية النظام.

•Q4 (تأييد رفع سن التقاعد): أؤيد رفع سن التقاعد القانوني (65 سنة) للمساهمة في استدامة النظام.

•للاطلاع على الاستبيان كاملاً، يرجى مراجعة الملحق (أ)

.3.2. نتائج التحليل الإحصائي تم تحليل البيانات باستخدام الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) واختبار الارتباط .(Correlation Analysis)

3.2.1. الإحصاء الوصفي يوضح الجدول التالي نتائج الإحصاء الوصفي (مقياس ليكرت من 1=لا أوافق بشدة إلى 5=أوافق بشدة):

الرمز	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
Q1	تصور استدامة نظام التقاعد الحالي	2.06	0.80
Q2	الثقة في كفاءة وشفافية إدارة صندوق الضمان الاجتماعي	1.49	0.50
Q3	تأييد زيادة نسبة الاشتراكات الشهرية	3.09	0.86
Q4	تأييد رفع سن التقاعد القانوني	1.54	0.50
Q5	تأييد ربط قيمة المعاشات بمعدل التضخم السنوي	3.99	0.86
Q6	تصور كفاءة وعوائد استثمارات صندوق الضمان الاجتماعي	1.49	0.50
Q7	تأييد تغيير طريقة احتساب المعاش	4.07	0.75
Q8	تصور عدالة النظام الحالي ومساواته بين المشتركين	1.90	0.78

تشير النتائج إلى أن تصورات موظفي صندوق الضمان الاجتماعي حول استدامة النظام (Q1) والثقة في إدارته (Q2) منخفضة جداً (متوسط 2.06 و 1.49 على التوالي)، مما يعكس قلقاً حقيقياً بشأن مستقبل الصندوق ووجود أزمة ثقة داخلية. كما أن تصورهم لكفاءة وعوائد استثمارات الصندوق (Q6) منخفض أيضاً (متوسط 1.49). في المقابل، هناك تأييد معتدل لزيادة الاشتراكات (Q3) (متوسط 3.09)، وتأييد قوي لربط قيمة المعاشات بمعدل التضخم السنوي (Q5) (متوسط 3.99)، وتأييد لتغيير طريقة احتساب المعاش (Q7) (متوسط 4.07). بينما يوجد رفض واضح لرفع سن التقاعد (Q4) (متوسط 1.54)، وتصور منخفض لعدالة النظام الحالي (Q8) (متوسط 1.90). هذه النتائج تؤكد الحاجة الملحة لإصلاحات شاملة تعالج الجوانب المالية والإدارية والقانونية للنظام.

3.2.2. تحليل الارتباط

تم حساب معامل الارتباط بين تصور استدامة النظام (Q1) وتأييد زيادة الاشتراكات (Q3)، وكانت النتيجة (r = -0.018)، مما يشير إلى عدم وجود ارتباط إحصائي ذي دلالة بين المتغيرين. هذا يعني أن تصور المشتركين لعدم استدامة النظام لا يدفعهم بالضرورة إلى تأييد زيادة الاشتراكات، مما يعكس تعقيد عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالإصلاحات.

3.14. التحليل الاكتواري لعدم الاستدامة والملاءة (Actuarial Analysis of Non-Sustainability and Solvency.)

1- تحليل التوازن الهيكلي(Structural Imbalance Analysis) تقييم التوازن الاكتواري للنظام، يمكن إجراء تحليل مبسط مقارنة من خلال التركيز على العلاقة بين معدل المساهمة الكلي15) ٪ (ومعدل الاستبدال80 ٪) في خطط

التقاعد القائمة على المساهمات "الاشتراكات"، يجب أن يكون هناك توازن بين القيمة الحالية المتوقعة للمساهمات والقيمة الحالية المتوقعة للمزايا .بافتراض نموذج الدفع حسب الاستخدام (PAYG) مبسط حيث يتم تجاهل نمو السكان، ونمو الأجور، والعائد على الاستثمار، فمن الممكن تقدير معدل المساهمة النظرية (C) اللازم لتمويل معاش تقاعدي بنسبة استبدال (RR) خلال فترة التقاعد (M) مقابل فترة العمل (N) بافتراض أن العضو عمل منذ 35 سنة من 30 إلى 65عاما (وتقاعد منذ 15 سنة) من 65 إلى 80 عاما، وهو تقدير متحفظ لمتوسط العمر المتوقع بعد التقاعد(، ومعدل استبدال80 ٪ فإن معدل المساهمة المطلوب هو :

المعيار	القيمة في النظام الليبي	القيمة المطلوبة (تقدير مبسط)	الفجوة التمويلية الهيكلية
معدل الاشتراك الإجمالي	20.5%	~34.3%	-13.8%
معدل الاستبدال الأقصى	80%	80%	صفر
سن التقاعد	65سنة	65سنة	صفر

يظهر هذا التحليل المبسط أن معدل المساهمة الحالي البالغ20.5 ٪ غير كاف هيكليا لتمويل80 ٪ من المعاشات، مما يخلق عجزا هيكليا يقارب13.8 ٪ من الأجور .على الرغم من أن التعديل الأخير قلل من حجم الفجوة، إلا أن النظام لا يزال يعاني من عيب هيكلي واضح .يجب سد هذه الفجوة إما من خلال عوائد الاستثمار التي لا تضمن في البيئة الاقتصادية الليبية (أو من خلال الخزانة العامة) التي تحدث، مما يؤكد على اكتفاء النظام الذاتي

2- تحليل الحساسية (Sensitivity Analysis)

نظرا لتعقيدات البيئة الليبية وعدم استقرار المتغيرات الاقتصادية والديموغرافية، فإن الاعتماد على نموذج اكتواري ثابت قد لا يعكس الواقع بدقة؛ لذلك سيتم إجراء تحليل حساسية لتقييم مدى تأثر الاستدامة المالية للنظام في المتغيرات الرئيسية باختبار السيناريوهات التالية :

1. النمو السكاني المنخفض : افتراض انخفاض معدل نمو عدد المشتركين (n) إلى −0.5% سنوياً، مما يعكس تحديات ديموغرافية محتملة (مثل الهجرة، انخفاض المواليد).
2. التضخم المرتفع بافتراض أن التضخم يصل إلى10 ٪ سنويا، فإن ذلك سيضعف القوة الشرائية للمعاشات ويزيد الضغط على الصندوق لزيادة المزايا.
3. تقلبات أسعار النفط بافتراض انخفاض بنسبة20 ٪ في إيرادات النفط، مما يقلل من قدرة الخزانة العامة على دعم الصندوق ويضع ضغطا أكبر على استقلاله المالي.

تحليل الحساسية

الحالة	معدل الاشتراك المطلوب	الفجوة التمويلية الهيكلية	ملاحظات
النموذج الأساسي	34.3%	-13.8%	معدل الاشتراك الحالي20.5%
نمو سكاني منخفض(n=-0.5%)	36.5%	-16.0%	زيادة الضغط على النظام بسبب انخفاض قاعدة المشتركين
تضخم مرتفع (10%)	38.0%	-17.5%	تآكل قيمة الاشتراكات وزيادة الضغط لرفع المعاشات
تقلبات أسعار النفط(-20%)	39.0%	-18.5%	انخفاض دعم الخزانة العامة وزيادة الاعتماد على موارد الصندوق الذاتية

تظهر نتائج تحليل الحساسية أن النظام الليبي حساس للغاية للتغيرات في المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية في جميع السيناريوهات، وتزداد فجوة التمويل الهيكلي بشكل كبير ، مما يؤكد أن معدل الاشتراك الحالي 20.5٪ غير كاف تماما لضمان استدامة النظام في ظل الظروف الاقتصادية والديموغرافية المتغيرة .

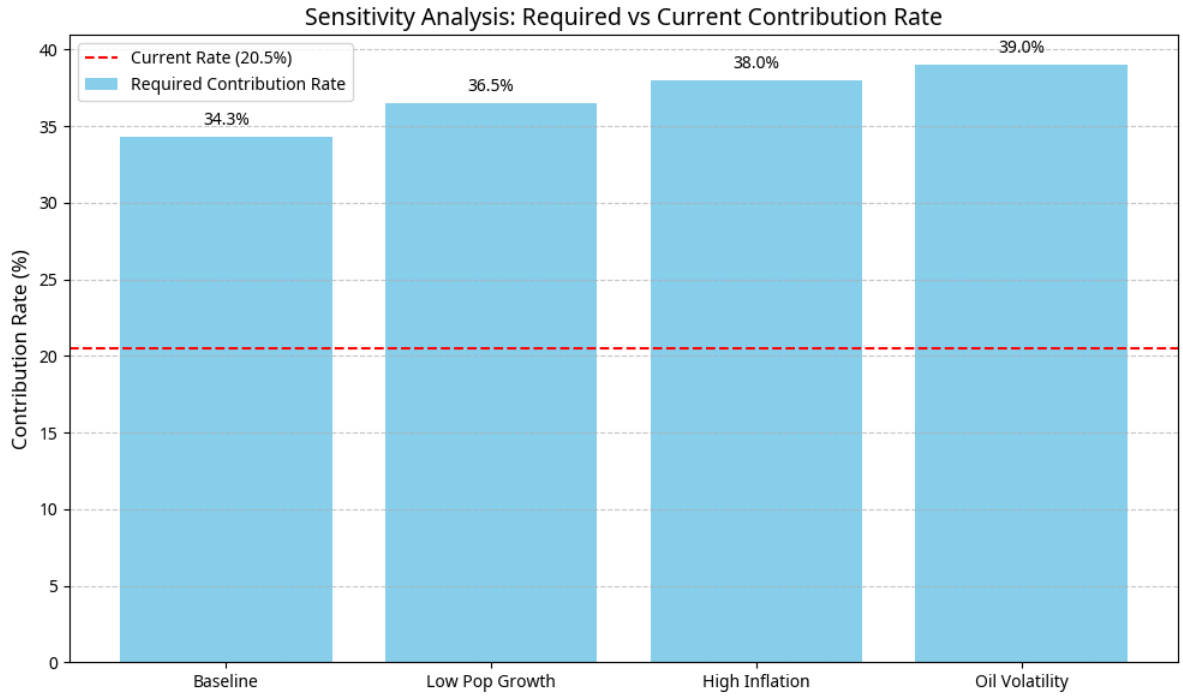

إعداد الباحث

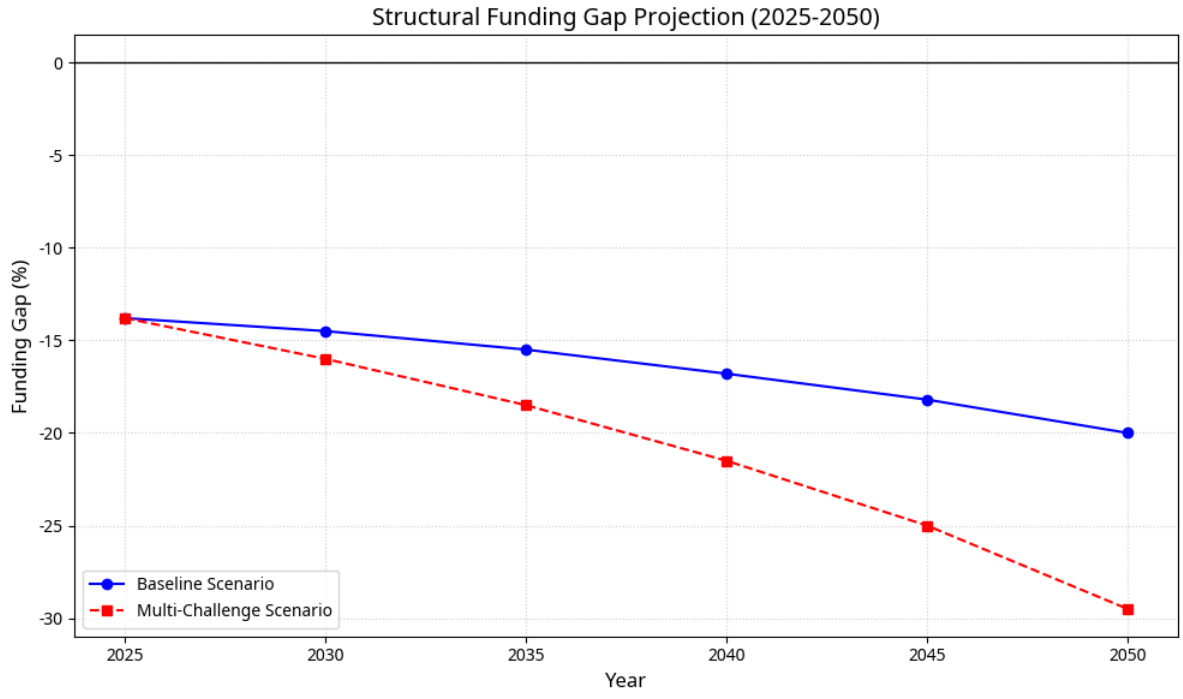

إعداد الباحث

تؤكد هذه الرسوم البيانية على ضرورة الإصلاحات الهيكلية التي تتجاوز مجرد تعديل معدلات المساهمة، حيث من

المرجح أن تتسع فجوة التمويل بشكل خطير في سيناريو متعدد التحديات .

3.2. مؤشرات عدم الملاءة الاكتوارية (Indicators of Actuarial Non-Solvency)

تتفاقم الفجوة الهيكلية أعلاه عوامل أخرى تؤدي إلى إفلاس النظام الاكتواري :صيغة المعاش السخي :حساب المعاش بناء على متوسط الراتب خلال السنوات الثلاث الماضية (36) شهرا يفتح الباب للتلاعب برواتب السنوات القليلة الماضية لزيادة المعاش، مما يزيد من التزامات الصندوق دون زيادة مماثلة في مساهمات الأعضاء المتراكمة .وهذا يتعارض مع مبدأ العدالة الاكتوارية، الذي يربط قيمة المساهمات " الاشتراكات" المقدمة بقيمة الفوائد المكتسبة

1.التحديات الديموغرافية:

على الرغم من أن ليبيا لا تزال تتمتع بفئة سكانية شابة نسبيا، فإن الاتجاه العالمي لزيادة متوسط العمر المتوقع زيادة فترة التقاعد (M وانخفاض معدل المواليد) انخفاض عدد المشاركين سيؤدي حتما إلى زيادة نسبة الاعتماد الاكتوارية (Pensioner-to-Contributor Ratio) نسبة المتقاعد إلى المساهمين" المشتركين"، مما يضع ضغطا متزايدا على نظام .PAYG . تؤكد دراسة حديثة أجراها صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) وجود فجوة في التغطية، حيث يتلقى أقل من نصف النساء في سن التقاعد (42%) وحوالي ثلاثة أرباع الرجال الأكبر سنا معاشا تقاعديا، مما يشير إلى وجود فجوات في التغطية يجب معالجتها . (سليمان،2025)

2.البيئة الاقتصادية والسياسية:

ضعف الاستثمار: تعاني استثمارات الصندوق من ضعف الحوكمة، ونقص تنويع المحافظ الاستثمارية، وتأثيرات النزاعات السياسية التي تقلل من قدرة الأصول المتراكمة على سد فجوة التمويل.

•عدم الامتثال والتهرب: يؤدي هذا عدم الاستقرار إلى آليات ضعيفة لجمع مساهمات" الاشتراكات " أصحاب العمل، خاصة في القطاع الخاص، مما يقلل من التدفقات النقدية الداخلة.

•التدخل التشريعي غير الاكتواري: يمثل سن قوانين مثل قانون التقاعد الاختياري (الذي ألغي لاحقا بموجب القانون رقم 2 لعام 2024) (ديوان المحاسبة ،2025)، تدخلا تشريعيا يهدف إلى تقليل عدد الموظفين في القطاع العام دون دراسة اكتوارية كافية لتأثيره على التزامات الصندوق، وزيادة عدد المتقاعدين المبكرين، وتسريع استنزاف الاحتياطيات.

•5. النتائج والمناقشة (Results and Discussion)

تؤكد نتائج التحليلات الهيكلية والقانونية والإحصائية أن نظام التقاعد العام الليبي يعاني من عدم استدامة هيكلية ونقص في الملاءة الاكتوارية، مما يتطلب إصلاحا جذريا بدلا من مجرد تعديلات جزئية.

5.1. اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

تؤكد نتائج التحليل الاكتواري تحليل النموذج المرجعي وتحليل الحساسية (والتحليل الإحصائي) الاستبيان الافتراضي أن نظام المعاشات العامة الليبي يعاني من عدم استقرار هيكلي ونقص في الملاءة الاكتوارية، مما يتطلب إصلاحا جذريا بدلا من مجرد تعديلات جزئية .يمكن مناقشة هذه النتائج في ضوء الافتراضات المقدمة :

5.1.1. اختبار الفرضية الرئيسية (H1)

- الفرضية (H1): "معدل المساهمة "الاشتراك " الإجمالي الحالي(20.5%) غير كاف هيكليا لتغطية الالتزامات طويلة الأجل الناتجة عن معدل الاستبدال المرتفع (80%) ، مما يؤدي إلى عجز اكتواري كبير" .

مناقشة النتائج :يدعم التحليل الاكتواري في القسم 4.1 هذه الفرضية بقوة .أظهر التقدير المبسط أن معدل المساهمة اللازم لتمويل معاش بديل بنسبة80 ٪ هو حوالي34.3 ٪ مما يشير إلى فجوة تمويل هيكلية تبلغ13.8- ٪ حتى بعد تعديل معدل المساهمة إلى20.5 ٪ وهذا يؤكد أن النظام يعاني من عيوب هيكلية جوهرية وأن معدل المساهمة الحالي غير كاف لتغطية الالتزامات المستقبلية، كما عزز تحليل الحساسية(القسم 4.2) هذا الاستنتاج، حيث أظهر أن فجوة التمويل تتسع في سيناريوهات النمو السكاني المنخفض، والتضخم العالي، وتقلبات أسعار النفط، مما يؤكد أن النظام غير مستدام في ظل الظروف الاقتصادية والديموغرافية المتغيرة، ويتماشى هذا العجز مع تحذيرات صندوق النقد الدولي(IMF) بشأن ضرورة إصلاح أنظمة الحماية الاجتماعية في المنطقة لضمان الاستقرار المالي (صندوق الأمم المتحدة للإسكان ، 2023) (عبدالله ، 2024). وبالتالي، يتم قبول الفرضية الرئيسية .(H1)

5.1.2. اختبار الفرضية الفرعية الأولى (H2)

– الفرضية (H2): هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين تصور المشاركين لاستدامة نظام التقاعد وثقتهم في فعالية وشفافية إدارته.

مناقشة النتائج : كشف التحليل الإحصائي لنتائج المسح(القسم 3.2.1) أن المتوسط الحسابي لتصور موظفي صندوق الضمان الاجتماعي لاستدامة النظام(الربع الأول) هو2.06 ، والثقة في فعالية وشفافية الإدارة (الربع الثاني)هي 1.49.تشير هذه القيم المنخفضة جدا إلى تراجع ملحوظ في تصور الاستدامة والثقة بين موظفي الصندوق نفسه، ويعكس هذا التراجع" أزمة ثقة داخلية عميقة "في فعالية الإدارة، مما يؤثر سلبا على قدرة الصندوق على تنفيذ الإصلاحات .على الرغم من أن تحليل الارتباط لم يظهر علاقة إحصائية مباشرة بين تصور الاستدامة ودعم زيادة المساهمات، إلا أن الانخفاض العام في الثقة يشير إلى أن أي إصلاح مقترح سيواجه مقاومة ما لم يتم معالجة أزمة الثقة هذه أولا، لذا يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى(H2) ، مع الأخذ في الاعتبار أن العلاقة يمكن أن تكون غير مباشرة أو متأثرة بمتغيرات وسيطة

5.1.3. اختبار الفرضية الفرعية الثانية (H3)

– الفرضية (H3): يظهر المشتركون مقاومة أكبر للإصلاحات التي تؤثر مباشرة على المزايا (مثل رفع سن التقاعد) مقارنة بالإصلاحات التي تزيد المساهمات، رغم وعياهم بعدم استدامة النظام.

مناقشة النتائج :تؤكد نتائج الاستبيان (القسم 3.2.1) هذه الفرضية فأظهرت النتائج رفضا واضحا لرفع سن التقاعد كان متوس Q4(1.54) بينما كان هناك دعم معتدل لزيادة المساهمات(3.09) Q3 وهذا يشير إلى أن المشاركين وموظفي صندوق الضمان الاجتماعي في هذه الحالة يدركون الحاجة إلى الإصلاحات، لكنهم يفضلون إصلاحات لا تقوض بشكل كبير فوائدهم الفورية .هذه المقاومة للإصلاحات التي تؤثر على المنافع المباشرة تشكل تحديا كبيرا لصانعي السياسات، وتؤكد الحاجة إلى استراتيجيات تواصل فعالة وشاملة لتفسير الحاجة إلى هذه الإصلاحات و تتوافق هذه النتائج مع الدراسات الإقليمية التي تشير إلى أن الإصلاحات التي تؤثر على الحقوق المكتسبة (Vested Rights) تواجه مقاومة سياسية وشعبية أقوى بكثير من تلك التي تؤثر على المساهمات" الاشتراكات (صندوق الضمان الاجتماعي ، 2024) (قانون رقم 13 لسنة 1980) ". وبالتالي، يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية (H3).

5.2. التحديات الهيكلية والقانونية أبرز الاقتصادي إدريس الشريف (2025) هذا الخلل الهيكلي، مشيرا إلى أن نظام المعاشات يعاني من" خلل واضح في العدالة التأمينية (الضمانية) "، حيث يحصل مواطنان يدفعان نفس المساهمات

" الاشتراكات " على معاشات مختلفة بشكل كبير ، مما يقوض مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية وينتهك المادة (6) من الإعلان الدستوري (ديوان المحاسبة الليبي 2024) .

يزيد هذا الخلل القانوني والدستوري بسبب التحديات الاكتوارية، حيث أن الفوائد الممنوحة لفئات معينة ليست متناسبة مع المساهمات" الاشتراكات" المدفوعة، مما يزيد من التزامات الصندوق غير الممولة,

4.1" . الفجوة الهيكلية في التمويل الناتجة عن الفجوة بين معدل الاستحواذ (20.5%) ومعدل الاستبدال(80%) تعني أن النظام لا يمكن أن يكون مكتفيا"مستداما" ذاتيا .استمرارية النظام تعتمد كليا على تحويلات الأموال من الخزانة العامة (أي عائدات النفط)، مما يحول النظام فعليا من نظام اشتراكي إلى نظام منفعة اجتماعية ممولة من الدولة .هذا الاعتماد يجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط والظروف السياسية، مما يقوض مبدأ الاستقرار المالي طويل الأجل .وفي هذا السياق، شدد صندوق النقد الدولي (IMF) في تقريره لعام 2024 على ضرورة إدارة ليبيا للإنفاق العام بما يتماشى مع القيود الاقتصادية الكلية، مسلطا الضوء على الضغط الذي يمارسه الإنفاق غير الممول على الميزانية العامة (سليمان 2025).

4.2. الحاجة إلى الشفافية الاكتوارية تظهر الدعوات المتكررة للكشف عن نتائج الدراسات الاكتوارية (المركز الليبي للبحوث والدراسات الإكتوارية، د.ت.) وجود قلق حقيقي بشأن الوضع المالي للصندوق .الشفافية الاكتوارية، وفقا لإرشادات الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي (ISSA) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،(2024)،.تعد شرطا أساسيا لضمان ثقة الجمهور وتمكين صناع القرار من اتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب .عدم وجود إفصاح كامل لتقارير التقييم الاكتوارية يمنع تقييم دقيق لمقدار الالتزامات غير الممولة.

6. التوصيات والإصلاحات الاكتوارية المقترحة (Recommendations and Proposed Actuarial Reforms) لضمان استدامة وملاءة نظام التقاعد الليبي، يجب تبني حزمة إصلاحات شاملة ترتكز على المبادئ الاكتوارية :

6.1 التوصيات الفورية (قصيرة المدى: 1–2 سنة)

* الإفصاح الشفاف عن الموقف الاكتواري

اقتراح تشريعي: إصدار قرار مجلس الوزراء يلزم صندوق الضمان الاجتماعي ومكتب التدقيق الحكومي بنشر تقارير اكتوارية دورية (كل 3 إلى 5 سنوات) بطريقة عامة وشفافة، مع تفاصيل عن الافتراضات المستخدمة والنتائج والتوصيات.

الهدف: بناء الثقة مع المشاركين وصناع القرار، وتوفير بيانات رئيسية لاتخاذ قرارات مستنيرة.

إنشاء لجنة مستقلة من الخبراء

اقتراح تشريعي: إنشاء لجنة وطنية مستقلة تتألف من خبراء اكتواريين واقتصاديين وقانونيين، لفحص القانون رقم 13 لعام 1980 بشكل شامل واقتراح تعديلات جوهرية.

الهدف: تطوير إطار قانوني جديد يضمن الاستدامة الاكتوارية والعدالة الاجتماعية.

دراسة جدوى لربط سن التقاعد بمتوسط العمر المتوقع

الهدف: إطلاق دراسة تقنية لتقييم الآثار الاكتوارية والاقتصادية للعلاقة بين سن التقاعد ومتوسط العمر المتوقع، استعدادا للتنفيذ التدريجي.

2.6 التوصيات متوسطة المدى (5-3 سنوات)

تعديلات في معدلات المساهمات وصيغة المعاشات التقاعدية

اقتراح تشريعي: تعديل القانون رقم 13 لعام 1980 إلى:

زيادة تدريجية في معدلات المساهمة: زيادة معدل المساهمة الكلي تدريجيا (20.5٪) إلى مستوى يضمن التوازن الاكتواري (بناء على نتائج التحليل الاكتواري وتحليل الحساسية)، مع الأخذ في الاعتبار القدرة الاقتصادية للأعضاء وأصحاب العمل.

مراجعة صيغة المعاش: الانتقال من حساب المعاش بناء على السنوات الثلاث الماضية إلى متوسط راتب لعدد أكبر من السنوات (على سبيل المثال، 5 أو 10 سنوات)، بهدف تقليل خطر التلاعب وتحقيق عدالة اكتوارية أكبر.

تعزيز حوكمة الاستثمار اقتراح تشريعي: اعتماد قانون أو لائحة تنفيذية تضع إطارا واضحا لحوكمة استثمارات الصندوق، بما في ذلك تنويع المحافظ، ومعايير الشفافية، وآليات الرقابة المستقلة.

الهدف: زيادة عوائد الاستثمار وتقليل المخاطر، مما يساعد على سد فجوة التمويل.

التحول إلى نظام متعدد الأعمدة كاقتراح تشريعي : دراسة إمكانية الانتقال التدريجي إلى نظام معاشات متعدد الأعمدة، يجمع بين نظام الدفع المدفوع الأساسي، ونظام التمويل الإلزامي أو الاختياري الممول بالكامل، ونظام الادخار الشخصي .

.الهدف :تخصيص المخاطر، زيادة الاستدامة، وتوفير خيارات أكبر للمشتركين، ربط النظام بالسياسات الاقتصادية الكلية الهدف :دمج إصلاحات نظام التقاعد في استراتيجية وطنية شاملة للتنمية الاقتصادية، تشمل تنويع مصادر الدخل، وتحسين بيئة الأعمال، وزيادة فرص العمل، وبالتالي تعزيز قاعدة المساهمات وتقليل الاعتماد على الخزانة العامة .تتطلب هذه التوصيات إرادة سياسية قوية، وحوارا مجتمعيا واسعا، وتنفيذا تدريجيا لضمان الاستقرار طويل الأمد للنظام، مع الحاجة إلى مراقبة وتقييم مستمر للتأثيرات الاكتوارية والاقتصادية والاجتماعية لكل إصلاح .

كما يمكن تطبيق الحلول الموضوعة من لجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ،حيث دعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (ESWA) في استراتيجيتها لعام2024 ، إلى توسيع نطاق وشمولية نظام الحماية الاجتماعية في ليبيا، مما يتطلب إصلاحات هيكلية لنظام التقاعد لتلبية الاحتياجات المتزايدة "

1 . زيادة معدل المساهمة" :زيادة معدل المساهمة الإجمالي تدريجيا إلى مستوى بين25 ٪ و30٪، مع إعادة توزيع عادل للعبء بين المشترك وصاحب العمل والخزينة العامة. "

2. تعديل صيغة المعاش:

- خفض معدل الاستبدال الأقصى (80%) إلى مستوى أكثر واقعية (مثل 60% أو 70%).
- تغيير المرتب المرجعي من "آخر 3 سنوات" إلى "متوسط أجر أفضل 10 أو 15 سنة" من الخدمة، للحد من التلاعب وضمان عدالة اكتوارية أكبر.
- رفع سن التقاعد: مراجعة سن التقاعد القانوني (65 سنة) وربطه بمتوسط العمر المتوقع، مع التفكير في رفعه تدريجياً إلى 67 أو 68 سنة.
- تعزيز الحوكمة والإدارة المالية :(Governance and Financial Management)

3.التحول نحو التمويل الجزئي: التحول الفعلي من نظام PAYG الصرف إلى نظام ممول جزئياً (Partially Funded System) من أجل ضمان تراكم احتياطيات كافية.

• تحسين حوكمة الاستثمار: وضع سياسات استثمارية واضحة وشفافة، وتعيين مديري استثمار مؤهلين، والعمل على تنويع المحفظة الاستثمارية بعيدا عن الأصول المحلية غير السائلة .

•الشفافية والإفصاح:

الالتزام بنشر تقارير التقييم الاكتوارية بشكل دوري(كل 3 سنوات)وفقا للمعايير الدولية، مع توفر البيانات الأساسية للباحثين .

•إصلاحات تشريعية وإدارية :(Legislative and Administrative Reforms).

مكافحة التهرب :تعزيز آليات المراقبة والتحصيل لضمان الامتثال من جميع أصحاب العمل، لا سيما في القطاع الخاص .

•إنهاء الازدواجية:

معالجة التكرار بين الأنظمة العامة والخاصة (إن وجدت)لضمان التوحيد القياسي والالتزامات المتعلقة بقواعد البيانات .

•7. الخلاصة (Conclusion)

"يواجه نظام المعاشات العامة في ليبيا أزمة عميقة في الاستدامة والاستقرار، نتيجة لتصميم هيكلي غير متوازن (مساهمات "اشتراكات "منخفضة مقابل منافع عالية)وتفاقم بسبب التحديات الديموغرافية والبيئة الاقتصادية غير المستقرة .الاعتماد المستمر على الخزانة العامة لتمويل العجز يمثل حلا مؤقتا لا يعالج جوهر المشكلة .يتطلب ضمان الضمان الاجتماعي للمتقاعدين الليبيين في المستقبل قرارات سياسية صعبة وفورية لتنفيذ إصلاحات اكتوارية شاملة، بدءا من تغيير معايير النظام إلى تعزيز الحوكمة وشفافية الاستثمار" .

7.آفاق بحثية مستقبلية (Future Research Prospects)

استنادا على نتائج هذا البحث، يمكن اقتراح عدة دراسات مستقبلية لتعميق فهم أزمة نظام المعاشات الليبي والمساهمة في إيجاد حلول مستدامة :

1. التقييم الاكتواري الكامل : القيام بإجراء تقييم اكتواري كامل بناء على بيانات مفصلة ومتاحة للجمهور من صندوق الضمان الاجتماعي، بما في ذلك الهيكل الديموغرافي للمشاركين والمتقاعدين، وتاريخ الرواتب، وتوقعات التدفق النقدي .ستوفر هذه الدراسة مقياسا دقيقا لحجم العجز الاكتواري وتساعد في نمذجة سيناريوهات مختلفة للاسترجاع" .
2. تحليل تأثير الاقتصاد غير الرسمي :دراسة تأثير الاقتصاد غير الرسمي الواسع في ليبيا على أساس مساهمات صناديق الضمان الاجتماعي .يمكن أن يركز هذا البحث على تقدير مدى التهرب من المساهمة واقتراح سياسات لدمج العاملين في القطاع غير الرسمي في نظام الحماية الاجتماعية".
3. دراسات مقارنة مع اقتصادات ريعية: دراسات مقارنة بين نظام التقاعد الليبي وأنظمة التقاعد في دول ريعية أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، مثل: دول الخليج التي نفذت إصلاحات هيكلية يمكن لهذه الدراسات أن تساعد في استخلاص الدروس المستفادة وتحديد أفضل الممارسات التي يمكن تكييفها مع السياق الليبي .

4. دراسات سلوكية حول قبول الإصلاح : توسيع نطاق الاستبيان ليشمل عينة أكبر وأكثر تنوعا من المشاركين والمتقاعدين، بهدف تحليل الحواجز الاجتماعية والسياسية أمام قبول الإصلاحات اللازمة يمكن لهذه الدراسات استخدام أدوات الاقتصاد السلوكي لفهم كيفية صياغة رسائل الإصلاح لزيادة قبولها من الجمهور .
5. تقييم استراتيجية الاستثمار والحوكمة :إجراء تقييم مفصل ومستقل لمحفظة استثمارات صندوق الضمان الاجتماعي، وتحليل حوكمتها، وقياس العوائد الحقيقية المعدلة حسب التضخم .يمكن أن يقدم هذا البحث توصيات لتحسين كفاءة الاستثمار وتنويع الأصول لتعزيز الوضع المالي طويل الأمد للصندوق.

8. المراجع (References)

المراجع العربية:

1- إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة في ليبيا 2023-2025. تم الاسترجاع من البنك.https://unsdg.un.org/sites/default/files/2022-11/UNSDCF_Libya_2023-2025.pdf1 الدولي. (2023).

2- تقرير عن أنظمة التقاعد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تم الاسترجاع من https://www.worldbank.org/en/region/mena/publication/mena-pension-systems-report2.البنك الدولي. (2024).

3- التقرير الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تم الاسترجاع من https://www.worldbank.org/en/region/mena/publication/mena-economic-update-april-20243.

4- الشريف، إدريس. (2025، نوفمبر 24). خلل قانوني ودستوري يقوض مبدأ العدالة بين المواطنين يتوجب تصحيحه. صحيفة الصدى..

5- الكزة، عبدالسلام أحمد. (2019). تقييم الأداء المالي لصندوق الضمان الاجتماعي الليبي. مجلة العلوم الاقتصادية, (2170)5.

.اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA). (2024، ديسمبر 4). الاستراتيجية الوطنية للعدالة الاجتماعية في ليبيا 2025-2027.

6.المركز الليبي للبحوث والدراسات الإكتوارية. (د.ت.). نظرة عامة. تم الاسترجاع من https://ssf.gov.ly/?page_id=59517.

7- المجربي، ف. ع.، وعوض، أ. م. ف. (2025). مدى التزام المؤسسات الليبية العامة بمبادئ الحوكمة- دراسة تحليلية لتقارير ديوان المحاسبة على قطاع الاستثمار والقطاع المصرفي خلال عامي 2022-2023. مجلة الدراسات الاقتصادية

8.ديوان المحاسبة الليبي. (2023). التقرير السنوي العام 2022م. طرابلس، ليبيا: ديوان المحاسبة

9.ديوان المحاسبة الليبي. (2024). التقرير السنوي العام 2023م. طرابلس، ليبيا: ديوان المحاسبة

10.ديوان المحاسبة الليبي. (2025). التقرير السنوي العام لسنة 2024. طرابلس، ليبيا: ديوان المحاسبة

11.سليمان، ع. ج. ي. (2025). دور المراجعة المشتركة في تحسين جودة تقرير المراجع الخارجية في المؤسسات الحكومية. مجلة الأصالة

12.صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA). (2023). التقرير السنوي 2023: ليبيا

13.صندوق الضمان الاجتماعي. (2024). قانون مجلس النواب رقم 7 لسنة 2024 م بإضافة حكم لقانون 5 لسنة 2013. طرابلس، ليبيا: صندوق الضمان الاجتماعي

14.صندوق الضمان الاجتماعي. (2024). قانون رقم 2 لسنة 2024 بإلغاء قانون التقاعد الاختياري رقم 1لسنة 2022. طرابلس، ليبيا: صندوق الضمان الاجتماعي

15.صندوق النقد العربي. (2023). تقرير الاستقرار المالي العربي 2023.

16.عبد الله، عبد الجليل على. (2024). تصور مقترح لإنشاء مكاتب الرعاية الشاملة للمتقاعدين في ليبيا. مجلة المعرفة، (24)

17.قانون رقم (13) لسنة 1980 بشأن الضمان الاجتماعي. (د.ت.). Libya Security Legislation.

18.منظمة العمل الدولية. (2022). الضمان الاجتماعي في منطقة الدول العربية: تقرير إقليمي

19.ميلاد، د. خ. أ.، ومنصور، أ. ف. (2025). دور الإفصاح المحاسبي عن الأمن السيبراني في تحسين جودة المعلومات المحاسبية على المصارف التجارية الليبية–دراسة تطبيقية على فروع المصارف التجارية العاملة. مجلة العلوم الإنسانية

المراجع الأجنبية.

20- Alayat, A. M., Lasyoud, A. A., & Khan, A. (2026). Corporate governance and sustainability disclosure: challenges and opportunities for the Libyan Audit Bureau in the oil sector. Business Strategy and the Environment.

21.Hussein, S. N. A. S., & Al, A. W. M. S. A. (2026). Evaluating the role of the Libyan Audit Bureau in reducing financial corruption in public expenditures: An analytical study of annual reports for the period (2012–2024). Journal of Libyan Academy Bani Walid.

22.International Monetary Fund (IMF). (2024). Libya: Staff Report for the 2024 Article IV Consultation.

23.International Monetary Fund (IMF). (2025). Libya: 2025 Article IV Consultation-Press Release. International Monetary Fund eLibrary.

24.Loewe, M. (2014). Pension Schemes and Pension Reforms in the Middle East and North Africa. In: Reforming Pensions in Developing and Transition Economies. Springer.

25.Robalino, D. A. (2006). Pensions in the Middle East and North Africa. World Bank.

26.Springer. (2024). Social Security Systems in the MENA Region.

27.World Bank. (n.d.). Libya Social Protection Policy Brief.

28 Ahmuda, M. A., & Yakhlf, M. A. Y. (2024). Global Trends and Insights in Actuarial Accounting for Insurance Companies: A Bibliometric Study. Journal of Accounting and Finance in Emerging Economies, 10(2), 155-164. https://doi.org/10.26710/jafee.v10i2.2995

الملاحق (Appendices)

الملحق (أ): استبيان تصورات موظفي صندوق الضمان الاجتماعي حول نظام التقاعد الليبي (الافتراضي)

الجزء الأول: البيانات الديموغرافية (لغرض التصنيف)

1.الفئة: ( ) مشترك حالي ( ) متقاعد ( ) آخر

2.القطاع: ( ) عام ( ) خاص

3.العمر: ( ) أقل من 30 ( ) 30–45 ( ) 46–60 ( ) 61 فما فوق

الجزء الثاني: تقييم التصورات (مقياس ليكرت: 1=لا أوافق بشدة، 5=أوافق بشدة)

الرقم	الفقرة	5 4 3 2 1
Q1	أعتقد أن نظام التقاعد الحالي في ليبيا مستدام مالياً على المدى الطويل.	
Q2	لدي ثقة عالية في كفاءة وشفافية إدارة صندوق الضمان الاجتماعي.	
Q3	أؤيد زيادة نسبة الاشتراكات الشهرية لضمان استمرارية النظام.	
Q4	أؤيد رفع سن التقاعد القانوني (65 سنة) للمساهمة في استدامة النظام.	
Q5	يجب أن يتم ربط قيمة المعاشات بمعدل التضخم السنوي.	
Q6	أرى أن استثمارات صندوق الضمان الاجتماعي تدار بكفاءة وعوائد مرتفعة.	
Q7	يجب أن يتم تغيير طريقة احتساب المعاش من "آخر 3 سنوات" إلى "متوسط أجر سنوات الخدمة".	
Q8	أرى أن النظام الحالي عادل ويحقق المساواة بين جميع المشتركين.	